



Distr.: General  
3 July 2017  
Arabic  
Original: English

## اتفاقية مكافحة التصحر



### مؤتمر الأطراف

الدورة الثالثة عشرة

أوردوس، الصين، ٦-١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧

البند ٣(د) من جدول الأعمال المؤقت

التنفيذ الفعال للاتفاقية على الصُّعد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي

تشجيع وتعزيز العلاقات مع الاتفاقيات والمنظمات والمؤسسات

والوكالات الدولية الأخرى ذات الصلة

مشروع أطر سياسات الدعوة: نوع الجنس، والجفاف، والعواصف

الرملية والترايبية

مذكرة من الأمانة

موجز

طلب مؤتمر الأطراف في مقرره ٩/م-أ-١٠ إلى الأمانة التنفيذية وضع إطار إضافي لسياسات الدعوة بشأن المسألة المواضيعية المتعلقة بالجفاف، بالتشاور مع جهات التنسيق الوطنية، مع مراعاة النهج المراعية لنوع الجنس؛ وإسداء المشورة بشأن القضايا الناشئة والنهج الاستراتيجية التي تتطلب إطاراً لسياسات الدعوة؛ والتعاون مع المؤسسات ذات الصلة من أجل إعداد المشاريع؛ والاضطلاع بأنشطة الدعوة مع الأطراف.

وحتّ مؤتمر الأطراف الأمانة في مقرره ٩/م-أ-١١ على زيادة جهودها في مجال السياسات، وذلك لضمان اتساق وتوافق وتعاضد أطر سياسات الدعوة المواضيعية تمثيلاً مع أهداف ومبادئ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وتيسيراً لتعميم مراعاة المنظور الجنساني.

واستجابةً لما سبق، تقترح هذه الوثيقة خطة عمل جنسانية لدعم تعميم المنظور الجنساني أثناء التنفيذ في سياق الإطار الاستراتيجي المقبل (٢٠١٨-٢٠٣٠). وتعرض إطاراً منقحاً لسياسات الدعوة المتعلقة بالجفاف، وتقترح إطاراً لسياسات الدعوة بشأن المسألة الناشئة المتعلقة بالعواصف الرملية والترايبية. ويُتتم التقرير بتوصيات لاتخاذ إجراءات لكي تنظر فيها الأطراف في الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأطراف.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.17-11042(A)



\* 1 7 1 1 0 4 2 \*

## المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	٥-١	معلومات أساسية .....
٣	٢١-٦	خطة العمل الجنسانية .....
٣	٩-٦	ألف - السياق .....
٤	١٣-١٠	باء - الأساس المنطقي .....
٦	١٦-١٤	جيم - تدابير التدخل المحتملة .....
٧	١٧	دال - أولويات العمل .....
٩	٢١-١٨	هاء آليات التنفيذ .....
١٠	٣٢-٢٢	ثالثاً - إطار سياسات مواجهة الجفاف والتكيف معه وإدارته .....
١٠	٢٤-٢٢	ألف - دياجحة .....
١١	٢٥	باء - الأساس المنطقي .....
١١	٢٨-٢٦	جيم - تدابير التدخل المحتملة .....
١٤	٣٢-٢٩	دال - أولويات العمل .....
١٦	٦٥-٣٣	رابعاً - إطار السياسات المتعلق بالعواصف الرملية والترابية .....
١٦	٣٦-٣٣	ألف - دياجحة .....
١٦	٤١-٣٧	باء - الأساس المنطقي .....
١٧	٤٧-٤٢	جيم - تدابير التدخلات السياساتية الرئيسية المحتملة .....
١٩	٦٥-٤٨	دال - أولويات العمل .....
٢٣	٦٦	خامساً - الاستنتاجات والتوصيات .....

## أولاً - معلومات أساسية

١- طلب مؤتمر الأطراف في مقرره ٨/م-٩ إلى الأمانة وضع أطر سياسات الدعوة بشأن القضايا المواضيعية من أجل التصدي للآثار السلبية للتصحر/تدهور الأراضي والجفاف، وتقديم التوجيه بصورة منتظمة إلى البلدان المتأثرة وغيرها من الجهات المعنية الرئيسية بشأن الإجراءات التي قد تكون مفيدة في تنفيذ برامج العمل.

٢- وطلب مؤتمر الأطراف في مقرره ٩/م-١٠ إلى الأمانة ما يلي: '١' الاضطلاع بالدعوة مع الأطراف بغية تعزيز مرونة النظم الإيكولوجية في الأراضي الجافة، وتحسين ظروف عيش السكان المتأثرين، مع ملاحظة أن إعداد الإطار عملية تكرارية؛ '٢' اعتماد نهج وعملية معياريين لكفالة اتساق أطر سياسات الدعوة؛ '٣' إسداء المشورة بشأن سائر القضايا الناشئة والنهج الاستراتيجية التي تتطلب إطاراً لسياسات الدعوة؛ و'٤' التعاون الوثيق مع سائر المؤسسات المعنية عند إعداد مشروع أطر سياسات الدعوة.

٣- ورحب مؤتمر الأطراف في مقرره ٩/م-١١ بعملية صياغة أطر سياسات الدعوة في المستقبل وإطار سياسات الدعوة بشأن المسألة المواضيعية المتعلقة بالجفاف، بما في ذلك شح المياه. وشجع الأمانة على ما يلي: '١' تحديد وصياغة أطر إضافية لسياسات الدعوة، حسب الاقتضاء ورهنأ بالموارد المتاحة، بالتشاور مع الأطراف؛ '٢' زيادة الجهود المبذولة للاضطلاع بأنشطة سياسات الدعوة، وضمن مواءمة واتساق وتعاضد أطر سياسات الدعوة المواضيعية تمشياً مع أهداف ومبادئ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر؛ و'٣' تعزيز الحوار بين الجهات المعنية.

٤- وطلب مؤتمر الأطراف إلى الأمانة في مقرره ٩/م-١٢ المشاركة، في إطار ولاية الاتفاقية ونطاقها، في شراكات تعزز تطوير القدرة على مواجهة الفيضانات والعواصف الرملية والترايبية. كما طلب إلى الأمانة مواصلة تحسين الشراكات التي تعزز تطوير القدرات الوطنية على التخطيط تأهباً للجفاف وعلى الإنذار المبكر بالجفاف وتقييم الأخطار وقابلية التأثر وتحسين تدابير التخفيف من مخاطر الجفاف.

٥- وبناء على هذه الإجراءات، يقترح هذا التقرير ما يلي: عناصر لاتخاذ مزيد من الإجراءات لدعم تنفيذ إطار سياسات الدعوة بشأن المسائل الجنسانية؛ وعناصر إطار سياسات الدعوة المتعلقة بالجفاف والإجراءات الداعمة؛ وعناصر وإجراءات إطار سياسات الدعوة بشأن المسألة الناشئة المتعلقة بالعواصف الرملية والترايبية. وتقرح الأمانة العامة النظر في أطر السياسة العامة في ضوء ما يلي: '١' اعتماد الخطة الاستراتيجية جديدة المخطط لها للفترة ٢٠١٨-٢٠٣٠؛ '٢' الالتزامات الجماعية للأطراف في خطة عام ٢٠٣٠.

## ثانياً - خطة العمل الجنسانية

### ألف - السياق

٦- تعترف الاتفاقية بأهمية المرأة في تنفيذ الاتفاقية، وتحدد المجالات الأساسية لمشاركتها وهي: '١' التوعية والمشاركة في تصميم وتنفيذ البرامج؛ '٢' عمليات صنع القرار التي يعتمدها

الرجال والنساء على المستوى المحلي فيما يتعلق بإدارة التنمية، وتنفيذ واستعراض برامج العمل الإقليمية والوطنية؛ و٣' بناء القدرات والتثقيف والتوعية العامة، ولا سيما على المستوى المحلي من خلال دعم المنظمات المحلية.

٧- ومنذ عام ١٩٩٨، اتخذت الأطراف في الاتفاقية والجهات المعنية إجراءات بشأن المسائل الجنسانية. ودعت الأطراف بانتظام إلى تحسين التوازن الجنساني لقائمة الخبراء المستقلين ومنظمات المجتمع المدني المشاركة. وركز إطار سياسات الدعوة لعام ٢٠١٣ بصورة أساسية على عملية صياغة السياسات. وركزت الأطراف بصورة كبيرة على الأنشطة الميدانية بمشاركة النساء، على نحو ما اتضح في ٨٠ من مجموع ٣٣٥ تقريراً غطت المسائل الجنسانية<sup>(١)</sup>. بيد أن الدعوة لا تزال قائمة بشأن تعميم المنظور الجنساني وتمكين المرأة في سياق تنفيذ الاتفاقية<sup>(٢)</sup>.

٨- ويعدّ وضع إطار استراتيجي مستقبلي (٢٠١٨-٢٠٣٠) لتنفيذ الاتفاقية فرصة لمعالجة أوجه الضعف التي تعترض إطار سياسات الدعوة من أجل تعميم المنظور الجنساني. ومن الممكن تعزيز تحقيق أهداف تحييد تدهور الأراضي عن طريق خطة عمل تشتمل على جدول أعمال مركز لتمكين المرأة بغية استكمال إطار سياسات الدعوة إلى تعميم المنظور الجنساني (المقرر ٩/م أ-١١)، ولمعالجة أوجه عدم المساواة الجنسانية التي تقوّض على نحو غير متناسب فعالية المرأة بوصفها عامل تغيير في تنفيذ الاتفاقية<sup>(٣)</sup>.

٩- وتستمد المقترحات من الآتي: '١' الدروس المستفادة من الأنشطة التي تضطلع بها الأطراف المتأثرة؛ '٢' استعراض المنشورات ذات الصلة؛ '٣' الدروس المستفادة عند وضع خطط جنسانية في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي والتطوير المستمر للاتفاقية الإطارية بشأن تغيير المناخ<sup>(٤)</sup>؛ و'٤' إجراء مشاورات مع خبراء الشؤون الجنسانية<sup>(٥)</sup>. واستفادت خطة العمل الجنسانية من التعليقات الفنية الواردة من سبعة أطراف وثلاث منظمات دولية واثنين من منظمات المجتمع المدني.

## باء- الأساس المنطقي

١٠- تشكل النساء عوامل استراتيجية للتغيير<sup>(٦)</sup> ويضطلعن بدور مركزي في استخدام موارد الأراضي والاعتناء بها، ولا سيما في المجتمعات التي تعتمد على الأراضي. ويعتمدن على موارد الأراضي لتوفير احتياجات الأسر المعيشية من الغذاء والمياه والطاقة، ما يجعلهن أكثر اعتماداً على الموارد الطبيعية مقارنة بالرجال؛ ومع ذلك فإن معظم النساء لا يمتلكن هذه الموارد

(١) تتضمن الوثيقة ICCD/COP(13)/CRP.1 تقريراً مفصلاً بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني خلال هذه الفترة.

(٢) انظر مختلف الإعلانات الصادرة عن برلمانيين ومنظمات مجتمع مدني ووزراء خلال مؤتمرات الأطراف.

(٣) انظر الوثيقة UNEP/CBD/COP/12/17.

(٤) Nelson, V., L. Forsythe and J. Morton, Thematic Papers 1, 2 and 3 and Synthesis, in the series *Women's empowerment in drylands* (Natural Resources Institute, University of Greenwich, Chatham, UK, 2015). Atieno Samandari, *Working Paper on Gender-Responsive Land Degradation Neutrality* (2016).

(٥) هيئة الأمم المتحدة للمرأة، الشراكة الجنسانية الخاصة بمرفق البيئة العالمية ومركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للسياسات العالمية المتعلقة بمرونة النظام الإيكولوجي.

(٦) Orr, B.J., et al. *Scientific Conceptual Framework for Land Degradation Neutrality* (2017), p. 52

ولا يسيطرن عليها. وهناك أقل من ٢٠ في المائة من النساء اللاتي يمتلكن أراضٍ في جميع أنحاء العالم<sup>(٧)</sup>، وتبلغ نسبة النساء ١٣ في المائة فقط بين مستخدمي الأراضي الذين يتخذون قرارات رئيسية بشأن الأراضي الزراعية<sup>(٨)</sup>. ومن ناحية أخرى، تشكل النساء قوة عاملة كبيرة وهن القيّمات على المعارف التقليدية والخاصة بمجتمعات السكان الأصليين فيما يتعلق باستخدام الأراضي<sup>(٩)</sup>. ولكنهن لا يستفدن من هذه المزايا. وعلى الصعيد العالمي، تشكل النساء ٤٣ في المائة من القوة العاملة الزراعية<sup>(١٠)</sup>. وفي العديد من البلدان الفقيرة، تعمل في مجال الزراعة أكثر من ٩٥ في المائة من النساء الناشطات اقتصادياً<sup>(١١)</sup>. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، على سبيل المثال، تحصل النساء على ١٠ في المائة من الائتمانات المتاحة لصغار المزارعين<sup>(١٢)</sup>. وبالمثل، لا تتلقى المزارعات سوى ٥ في المائة من جميع خدمات الإرشاد الزراعي، وتعمل نسبة ١٥ في المائة فقط من النساء في مجال الإرشاد الزراعي<sup>(١٣)</sup>.

١١- إن التفاوتات الهيكلية الراسخة في المؤسسات والقواعد والممارسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية تحد من قدرة المرأة، ما يقوّض التنفيذ الفعال للاتفاقية. ومن شأن اتخاذ نهج مركز لمعالجة أوجه عدم المساواة الجنسانية المرتبطة باستخدام المرأة للأراضي وإدارتها أن يؤدي إلى تحسين سبل كسب العيش للنساء والفتيات وأسرهن وتحسين ظروف النظم الإيكولوجية التي تلي هذه الاحتياجات، وتعزيز قدرتهن على مواجهة الجفاف. وتعرضهن بصورة متزايدة للظواهر الجوية القاسية - الجفاف وعدم إمكانية التنبؤ بمطول الأمطار - يفاقم ضعفهن ويجبرهن على تحمل قدر أكبر من المخاطر في سبيل تلبية احتياجاتهن. والنساء في المجتمعات المعتمدة على الأراضي المتأثرة بتدهور الأراضي والتصحر هنّ بحاجة إلى اهتمام خاص لكي يتمكنّ من الحصول على الموارد اللازمة لتلبية احتياجات أسرهن وضمان تكيف المجتمعات المحلية واستقرارها<sup>(١٤)</sup>.

١٢- ويشير الإطار المفاهيمي العلمي بشأن تقييد تدهور الأراضي إلى أن أسباب تدهورها ليست محايدة من حيث المنظور الجنساني. ويشدد على أن الفقر هو السبب في تدهور الأراضي ونتيجة له في الوقت ذاته، وأن عدم المساواة الجنسانية يلعب دوراً هاماً في هذه العملية، ويفاقم الآثار الواقعة على المرأة. وتوصي هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات التابعة للاتفاقية بإدماج

- (٧) Food and Agriculture Organization of the United Nations. *State of Food and Agriculture. Women in Agriculture: Closing the gender gap for development* (2011)
- (٨) Food and Agriculture Organization of the United Nations, *Gender and Land Statistics: Recent Developments in FAO's Gender and Land Rights Database* (2015)
- (٩) Atieno Samandari (2016), cited. V. Nelson, L Forsythe and J. Morton, University of Greenwich, Chatham (2015), cited
- (١٠) Food and Agriculture Organization of the United Nations. *State of Food and Agriculture. Women in Agriculture: Closing the gender gap for development* (2011), p. 5
- (١١) International Organization for Migration, *Barriers to Women's Land and Property Access and Ownership in Nepal* (2016). <[www.iom.int/sites/default/files/our\\_work/DOE/LPR/Barriers-to-Womens-Land-Property-Access-Ownership-in-Nepal.pdf](http://www.iom.int/sites/default/files/our_work/DOE/LPR/Barriers-to-Womens-Land-Property-Access-Ownership-in-Nepal.pdf)>, accessed 21 December 2016
- (١٢) الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام. تمكين المرأة الريفية ودورها في القضاء على الفقر والجوع وفي التنمية والتحديات الراهنة (٢٠١٢)، صفحة ٩.
- (١٣) Food and Agriculture Organization of the United Nations, *Agricultural Support System* (undated) <[www.fao.org/docrep/005/y3969e/y3969e05.htm](http://www.fao.org/docrep/005/y3969e/y3969e05.htm)>
- (١٤) Nelson, V., L. Forsythe and J. Morton, *Achieving Dryland Women's Empowerment: Environmental resilience and social transformation imperatives* (2015)

الاعتبارات الجنسانية في تنفيذ الاتفاقية، بما في ذلك من خلال التخطيط المتعلق بتحديد تدهور الأراضي والتنفيذ وصنع القرار، وإشراك أصحاب المصلحة والتقييم الأولي لتحديد تدهور الأراضي. وبصفة خاصة، ترى هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات أن استبعاد المسائل الجنسانية من تحليل بيانات التقييم الأولي لأنشطة تحديد تدهور الأراضي سيؤدي إلى نتائج غير مكتملة أو مضللة<sup>(١٥)</sup>.

١٣- وتبين الأدلة أن المساواة الجنسانية، وتمكين المرأة، ومشاركتها واضطلاعها بأدوار قيادية بصورة تامة ومتكافئة في الميدان الاقتصادي تكتسي أهمية بالغة في تحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز النمو الاقتصادي والإنتاجية بصورة ملحوظة<sup>(١٦)</sup>. وسد الفجوة الجنسانية يمكن أن يؤدي، على سبيل المثال، إلى استحداث ٢٤٠ مليون فرصة عمل بحلول عام ٢٠٢٥ وإضافة ٢٨ ترليون دولار (٢٦ في المائة) إلى النمو العالمي السنوي (الناتج المحلي الإجمالي)<sup>(١٧)</sup>. وقد أدت خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ إلى تنشيط الزخم السياسي الرامي إلى تحقيق المساواة الجنسانية وتمكين النساء والفتيات<sup>(١٨)</sup>. والتزمت الأطراف في الاتفاقية بتحقيق هذه الأهداف وهي تتحمل المسؤولية عن احترام ودعم تحقيقها، على نحو ما اعترُف به في المقرر ٣/م-١٢، وتحتاج بالتالي إلى وضع السياسات واتخاذ الإجراءات الهادفة إلى الحد من أوجه عدم المساواة الجنسانية والاتفاق بشأنها، وتعزيز كفاءة وفعالية تنفيذ الاتفاقية. وبالنظر إلى أن المسائل الجنسانية باتت هدفاً أساسياً لتمويل التنمية، بما في ذلك في إطار آليات التمويل الرئيسية العامة المتعلقة بالبيئة وتغير المناخ مثل الصندوق الأخضر للمناخ ومرفق البيئة العالمية، فإن وجود خطة عمل واضحة يوفر وسيلة سليمة لتقييم مراعاة المسائل الجنسانية في سياق الإجراءات المتخذة لتنفيذ الاتفاقية.

## جيم- تدابير التدخل المحتملة

### ١- الهدف

١٤- هدف خطة العمل الجنسانية هو جعل تنفيذ الاتفاقية والإطار الاستراتيجي المستقبلي مراعيين للمنظور الجنساني ويؤديان إلى إحداث تحول، فيصبح الهدفان بالتالي أكثر فعالية وكفاءة ونجاحاً، وذلك بتقديم التوجيه إلى الأطراف والجهات الفاعلة الأخرى بشأن السياسات والتدابير الرامية إلى تعميم المنظور الجنساني وتحقيق المساواة الجنسانية وتمكين النساء والفتيات.

### ٢- الغايات

#### ١٥- الغايات هي:

(أ) تعزيز دور النساء بوصفهن عوامل تغيير، وذلك عن طريق معالجة أوجه عدم المساواة الجنسانية؛

(١٥) Orr, B.J, et al. *Scientific Conceptual Framework for Land Degradation Neutrality* (2017). <[www2.unccd.int/sites/default/files/documents/LDN%20Scientific%20Conceptual%20Framework\\_k\\_FINAL.pdf](http://www2.unccd.int/sites/default/files/documents/LDN%20Scientific%20Conceptual%20Framework_k_FINAL.pdf)>

(١٦) الأمم المتحدة، خطة عمل أديس أبابا، الصفحتان ٦-٧ (٢٠١٤).

(١٧) McKinsey and Company, *The Power of Parity: How Advancing Women's Equality can add \$12 trillion to global growth* (2015).

(١٨) تشمل خطة عمل أديس أبابا (A/RES/69/313) وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة (A/RES/70/1).

- (ب) بناء قدرات النساء والفتيات على الوصول إلى الموارد التي يحتاجنها لتحسين سبل كسب العيش، وإدارة الأراضي بشكل مستدام وتمكينهن من التصدي للجفاف؛
- (ج) بناء القدرات التقنية للجهات المعنية بالاتفاقية على جميع المستويات لتمكينها من وضع وتنفيذ خطط وبرامج مراعية للاعتبارات الجنسانية، بما في ذلك التدخلات المتعلقة بتحسين تدهور الأراضي؛
- (د) وضع خط أساس بشأن المسائل الجنسانية في مجال تدهور الأراضي والتصحر، والرصد والإبلاغ والاستعراض المنتظم للتقدم المحرز في تنفيذ وتحقيق الأهداف؛
- (هـ) حشد الموارد الكافية لتحقيق هذه الأهداف.

### ٣- مبادئ

١٦- المبادئ الأساسية اللازمة لتوجيه العمل الميداني هي:

- (أ) ألا تؤدي التدخلات إلى زيادة الأعباء الملقاة على عاتق المرأة، بل تحمّل منها؛
- (ب) ألا تشارك النساء في التدخلات فحسب، بل يستفدن منها كذلك.

### دال- أولويات العمل

١٧- إن بعض العقبات الرئيسية المرتبطة بالتصحر وتدهور الأراضي والجفاف التي تواجه النساء والفتيات على حد سواء في البلدان النامية المتضررة، تشكل نقطة مشتركة للعمل المركز. وقد تتباين الإجراءات ذات الأولوية حسب البلدان والمناطق، لكنها لا بد اتساق النتائج المتوقعة. والمحالات المواضيعية ذات الأولوية لسد الفجوة الجنسانية هي:

- (أ) المشاركة في القرارات المتخذة أثناء تصميم وتخطيط وتنفيذ وتقييم المبادرات الرامية إلى تنفيذ الاتفاقية. للنساء تأثير قوي في معظم نظم كسب العيش المعتمدة على الأراضي. ومشاركتهم في المؤسسات المحلية المعنية بإدارة الموارد الطبيعية أمر بالغ الأهمية للإدارة المستدامة للأراضي والمياه والغابات<sup>(١٩)</sup>. وستسعى الأطراف لزيادة وتعزيز مشاركة المرأة ومنحها دوراً قيادياً على جميع المستويات في عملية صنع القرار وتنفيذ الاتفاقية على الصعيد المحلي، بما في ذلك التصدي للجفاف والعواصف الرملية والترايبية والتدخلات المتعلقة بتحسين تدهور الأراضي، وستعمل الأطراف على الوصول إلى تحقيق التكافؤ الجنساني بحلول عام ٢٠٣٠<sup>(٢٠)</sup>؛

(١٩) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، استعراض وتقييم تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة، صفحة ٨٥ (٢٠١٥).

(٢٠) الغاية ٥-٥ من أهداف التنمية المستدامة: كفاءة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وتكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على قدم المساواة مع الرجل على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامية. ولجنوب أفريقيا، على سبيل المثال، قانون هدفه بلوغ تمثيل المرأة نسبة ٥٠ في المائة. واقترح أحد الأطراف أن تكون نسبة المشاركة ٤٠ في المائة. وهناك بعض البلدان، مثل أوغندا، تطلب الآن أن تكون نسبة المشاركة ٥٠ في المائة جميع التدخلات المتعلقة بخطط التكيف الوطنية (التدخلات الشخصية).

(ب) **إدماج التمكين الاقتصادي للمرأة في أنشطة تنفيذ الاتفاقية بغية القضاء على الفقر المدقع.** توجد نسبة ٤٠ في المائة تقريباً من حالات تدهور الأراضي في مناطق شديدة الفقر<sup>(٢١)</sup>، وغالباً ما يكون ذلك بسبب قيود هيكلية تاريخية، ومحدودية الدخل والافتقار إلى شبكات الأمان الاجتماعي، ما يشكل ضغطاً هائلاً على الأراضي من أجل تلبية الاحتياجات المعيشية اليومية للسكان<sup>(٢٢)</sup>. والفقر المدقع الذي تعاني منه المرأة يرجع إلى عوامل متعددة تشمل عدم ضمان الحق في الأراضي، وعدم الحصول على التمويل والتكنولوجيا، وسوء ظروف السوق، والممارسات الاجتماعية<sup>(٢٣)</sup> مثل تدني الأجور أو العمل دون أجر. وتستسعى الأطراف إلى تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة<sup>(٢٤)</sup> من خلال كسر الحواجز الجنسانية وتهيئة فرص جيدة لإدراج الدخل للمرأة الريفية المشاركة في أنشطة التنفيذ؛

(ج) **تعزيز حقوق النساء في الأرض والوصول إلى الموارد.** تبلغ نسبة الغذاء الذي تنتجه النساء في المناطق المتأثرة بالتصحر وتدهور الأراضي والجفاف في البلدان النامية بين ٦٠ إلى ٨٠ في المائة<sup>(٢٥)</sup>. بيد أن غالبية النساء في أفريقيا والشرق الأوسط يفتقرن بشدة إلى الحق في الأراضي<sup>(٢٦)</sup>: '١' تخصص لهن أقل أراضي الأسرة خصوبة؛ '٢' لا تشكل النساء الجهة الرئيسية التي تتخذ القرارات بشأن الأراضي التي يستخدمونها؛ '٣' لا يمتلكن الأراضي التي يستخدمونها<sup>(٢٧)</sup>. ومن أجل إدارة الأراضي وتحقيق تهيئ تدهور الأراضي واستدامة سبل كسب العيش، لا بد من كفالة ملكية المرأة للأراضي، ومن الأهمية بمكان ضمان الحيازة<sup>(٢٨)</sup>. وستهدف الأطراف إلى زيادة حقوق المرأة في الأراضي عن طريق نهج متنوعة ومبتكرة بحلول عام ٢٠٣٠<sup>(٢٩)</sup>؛

(د) **تعزيز حصول المرأة على المعارف والتكنولوجيات المحسنة ذات الصلة بالتنفيذ الفعلي للاتفاقية.** النساء المنتميات إلى السكان الأصليين والنساء الريفيات لديهن معارف قيمة لزيادة إنتاج الأغذية، ومع ذلك هناك عدد ضئيل من النساء اللاتي يستفدن من التكنولوجيات القائمة على هذه المعارف مقارنة بالرجال. وتبين الدراسات أن تدريب النساء

(٢١) Undated briefing note. *Issues Brief on Desertification, Land Degradation and Drought* (٢١) <[www.fao.org/fileadmin/user\\_upload/GSP/docs/ITPS/Annex2.pdf](http://www.fao.org/fileadmin/user_upload/GSP/docs/ITPS/Annex2.pdf)>, accessed 21 December 2016.

(٢٢) Nelson, V., L. Forsythe and J. Morton, *Empowering Dryland Women*, cited (2015) (٢٢)

(٢٣) McKinsey and Company, *The Power of Parity* (2015), p. 10 (٢٣)

(٢٤) الغاية ١-١ من الأهداف الإنمائية للألفية: القضاء على الفقر المدقع للناس أجمعين أينما كانوا بحلول عام ٢٠٣٠، وهو يُقاس حالياً بعدد الأشخاص الذين يعيشون بأقل من ١,٢٥ دولار في اليوم. (٢٤)

(٢٥) Food and Agriculture Organization of the United Nations, *ESA Working Paper No. 11-02, March 2011. The Role of Women in Agriculture* (2011), p. 11 (٢٥)

(٢٦) World Bank, *Women, Business and the Law* (2015) (٢٦)

(٢٧) International Food Policy Research Institute, *Gender Inequalities in Land Ownership and Control of Land in Africa. Myths versus reality*, IFPRI Discussion Paper 01308 (2013) (٢٧)

(٢٨) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، استعراض وتقييم تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة، صفحة ٨٣ (٢٠١٥). المشار إليها فيما بعد بوصفها تقرير بيجين + ٢٠. (٢٨) [www.un.org/ga/search/view\\_doc.asp?symbol=E/CN.6/2015/3](http://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=E/CN.6/2015/3)

(٢٩) الغاية ٥-أ من أهداف التنمية المستدامة: القيام بإصلاحات لتحويل المرأة حقوقاً متساوية في الموارد الاقتصادية، وكذلك إمكانية حصولها على حق الملكية والتصرف في الأراضي وغيرها من الممتلكات، وعلى الخدمات المالية، والميراث والموارد الطبيعية، وفقاً للقوانين الوطنية. (٢٩)



بواسطة نساء قد يعزز إنتاج الأغذية اللازمة لتوفير الحد الأدنى من العيش، وأن استفادة النساء من خدمات الإرشاد الزراعي قد زادت بنسبة ٦٠٠ في المائة من خلال إيصال هذه الخدمات بصورة محددة الهدف<sup>(٣٠)</sup>. وستسعى الأطراف إلى بناء القدرات المعرفية للنساء المستخدمات للأراضي في مجالات تستهدف تحقيق الإدارة المستدامة للأراضي، بغية توفير الموارد التكنولوجية المناسبة<sup>(٣١)</sup>، بما في ذلك تكنولوجيات المعلومات، والإدارة المستدامة للأراضي<sup>(٣٢)</sup>، والتدريب، وخدمات الإرشاد وتعليم الفتيات.

## هاء- آليات التنفيذ

### ١- العمل مع المنظمات النسائية ومن خلالها

١٨- المنظمات النسائية (الرابطات والتعاونيات، وجماعات المساعدة الذاتية، وما إلى ذلك) هي آليات قوية لتصحيح التفاوتات الجنسانية. وهي قابلة للاستدامة. وتستفيد منها المرأة بصورة مباشرة. وكثيراً ما تضم في عضويتها الرجال باعتبارهم حلفاء في مجال إحداث التغيير<sup>(٣٣)</sup>. وستسعى الأطراف إلى العمل مع المنظمات النسائية المحلية وبناء قدراتها من أجل تنفيذ الاتفاقية.

### ٢- إقامة شراكات استراتيجية لدعم التنفيذ

١٩- التدخلات لفائدة السكان المحليين غالباً ما تكون عن طريق الحكومات الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني، وتكتسي الشراكات معها أهمية بالغة من أجل تعبئة النساء على المستوى الميداني. ومن المهم أيضاً إقامة شراكات مع الحكومات الوطنية والإقليمية التي تضع السياسات وتصممها. وستسعى الأطراف إلى إقامة شراكات مع الخبراء والشركاء الإنمائيين، والوكالات الحكومية والخاصة ذات الصلة التي تمكن النساء والفتيات من الحصول على الموارد.

### ٣- تعبئة الموارد المالية اللازمة لمعالجة عدم المساواة الجنسانية في تنفيذ الاتفاقية، بما في ذلك برامج العمل الوطنية وتحييد تدهور الأراضي

٢٠- وافقت الحكومات على زيادة الشفافية والمشاركة المتساوية في عملية الميزنة، وتعزيز الميزنة المراعية للمنظور الجنساني، وذلك عن طريق تتبع رصد الموارد المخصصة لمسألة المساواة الجنسانية وتمكين المرأة وإعداد التقارير بشأنها<sup>(٣٤)</sup>. والدول الأطراف في الاتفاقية التي تكفلت بتمويل مشاركة المرأة أو انخراطها في أنشطة التنفيذ أفادت بأن هذا الاستثمار قد حققت الكثير من

(٣٠) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، صفحة ١٠ (٢٠١٢).

(٣١) الغاية ٤-٧ من أهداف التنمية المستدامة: ضمان أن يكتسب جميع المتعلمين المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠.

(٣٢) الغاية ٥-ب من أهداف التنمية المستدامة: تعزيز استخدام التكنولوجيا التمكينية، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من أجل تعزيز تمكين المرأة.

(٣٣) World Bank, *Gender and Economic Growth in Kenya. Unleashing the power of women* (2007).

(٣٤) الأمم المتحدة، خطة عمل أديس أبابا، الصفحة ١٤، [www.un.org/esa/ffd/wp-content/uploads/2015/08/AAAA\\_Outcome.pdf](http://www.un.org/esa/ffd/wp-content/uploads/2015/08/AAAA_Outcome.pdf) (2015).

الفوائد<sup>(٣٥)</sup>. وستسعى الأطراف إلى رصد الموارد اللازمة لدعم المبادرات الجنسانية والتأكد من أن مخصصات الميزانية تعزز المساواة الجنسانية و/أو تمكين المرأة<sup>(٣٦)</sup>.

#### ٤- الرصد والإبلاغ

٢١- الإبلاغ المنتظم عن تدخلات الأطراف بغية تقييم التقدم المحرز والثغرات والتحديات، فضلاً عن استخلاص الدروس من شأنه أن يكفل تحقيق نتائج مجدية للنساء وفقاً لما لديهن من احتياجات وأولويات، كما يساهم في الإدارة المستدامة للأراضي، ولا يؤدي إلى تفاقم أوجه عدم المساواة الجنسانية أو فرض أعباء مرهقة على النساء<sup>(٣٧)</sup>. ولدى تقديم التقارير الوطنية، سوف تتناول الأطراف الجهود الرامية إلى معالجة مسألة المساواة الجنسانية وتمكين المرأة في سياق تنفيذ الاتفاقية والدروس المستخلصة من ذلك.

### ثالثاً- إطار سياسات مواجهة الجفاف والتكيف معه وإدارته<sup>(٣٨)</sup>

#### ألف- ديباجة

٢٢- تبين الاتفاقية أن هدف تخفيف آثار الجفاف يشمل الأخذ باستراتيجيات متكاملة طويلة الأجل تركز على جملة أمور منها إعادة تأهيل الموارد من الأراضي والمياه والحفاظ عليها وإدارتها إدارة مستدامة، ما يؤدي إلى تحسين الأحوال المعيشية، ولا سيما على مستوى المجتمعات المحلية<sup>(٣٩)</sup>. ويتوقع من الأطراف المتضررة معالجة الأسباب الكامنة وراء التصحر<sup>(٤٠)</sup>، وقد تشمل برامج العمل الوطنية جملة أمور منها '١' القيام حسب الاقتضاء بإنشاء و/أو تعزيز نظم الإنذار المبكر، لمساعدة النازحين لعوامل بيئية؛ '٢' تعزيز التأهب لمواجهة حالات الجفاف وإدارتها، بما في ذلك وضع خطط لطوارئ الجفاف تضع في الاعتبار التنبؤات المناخية الفصلية والتنبؤات من سنة إلى أخرى على السواء؛ '٣' إقامة مشاريع بديلة لكسب العيش يمكن أن توفر الدخل في المناطق المعرضة للجفاف.

٢٣- وأدت المبادرات الدولية والإقليمية الأخيرة إلى تغيير طريقة تصور الجفاف وإدارته. ويشمل ذلك ما يلي: الاجتماع الرفيع المستوى بشأن السياسات الوطنية لمكافحة الجفاف الذي دعا إلى التحول من "رد الفعل" إلى اعتماد نهج "استباقية" (آذار/مارس ٢٠١٣)؛ والمبادرة التعاونية للجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية (آذار/مارس ٢٠١٣ - أيار/مايو ٢٠١٥)

(٣٥) Case studies of Morocco and India. See UNCCD and World Bank, *Land for Life: Create Wealth, Transform Life* (2016).

(٣٦) الغاية ١٠-٤ من أهداف التنمية المستدامة: اعتماد سياسات، ولا سيما السياسات المالية وسياسات الأجور والحماية الاجتماعية، وتحقيق قدر أكبر من المساواة تدريجياً.

(٣٧) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، بيجين ٢٠٠٠، صفحة ١٠ (٢٠١٢). وهناك حوالي ١٠٥ بلدان تقوم برصد وجمع إحصاءات جنسانية وطنية، بينها ٦٠ بلداً تعمل على استخدام ٥٢ مؤشراً جنسانياً (٢٠١٥).

(٣٨) أعدت الوثيقة بدعم من نيفيل كروسمان كخبير خارجي لهيئة التفاعل بين العلوم والسياسات. ووزعت على جميع مراكز التنسيق الوطنية للاتفاقية وعلى عدد من وكالات الأمم المتحدة (المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، ومنظمة الأغذية والزراعة، وأمانة اتفاقية التنوع البيولوجي) واستفادت الوثيقة من تعليقات البلدان الأطراف المعنية.

(٣٩) المادة ٢.

(٤٠) المادة ٥.

لدعم البلدان في وضع سياسات وطنية لإدارة الجفاف؛ وإطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠؛ وأهداف التنمية المستدامة (أيلول/سبتمبر ٢٠١٥)؛ ونتائج المؤتمر الأفريقي للجفاف (آب/أغسطس ٢٠١٦).

٢٤- ويستند مشروع إطار السياسات الواردة أدناه إلى تطورات تتضمن "إطار سياسات الدعوة بشأن المسألة المواضيعية المتعلقة بالجفاف، بما في ذلك شح المياه" التي عُرضت على الدورة ١١ للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية<sup>(٤١)</sup>، والمشاورات مع الأطراف وكذلك التعاون مع المنظمات الأخرى ذات الصلة، ومنها المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، ومنظمة الأغذية والزراعة، واتفاقية التنوع البيولوجي.

## باء- الأساس المنطقي

٢٥- وفقاً لآخر التطورات والنهج الجديدة والولاية الواردة في المقررات ٨/م أ-٩ و ٩/م أ-١٠ و ٩/م أ-١١ و ٣/م أ-١٢ و ٩/م أ-١٢، تقترح أمانة الاتفاقية إطار سياسات مواجهة الجفاف والتكيف معه وإدارته (إطار سياسات مكافحة الجفاف) كأداة تستخدمها الأطراف للتأهب لمواجهة الجفاف وتخفيف آثاره. وتمشياً مع المقررات ٤/م أ-٨ و ٨/م أ-٩ و ٩/م أ-١٢ بشأن تشجيع وتعزيز العلاقات مع الاتفاقيات والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة، تعمل الأمانة بشكل وثيق مع منظمات الأمم المتحدة، ومنها المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، ومنظمة الأغذية والزراعة، واتفاقية التنوع البيولوجي، ومكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي.

## جيم- تدابير التدخل المحتملة

### ١- الهدف

٢٦- إطار سياسات مكافحة الجفاف يأخذ بنهج متكامل ومتعدد الجوانب للحد من مخاطر وآثار الجفاف على الصعيدين الوطني ودون الوطني. وهدف الإطار هو تنظيم مختلف النهج والإجراءات المحتملة وفق مجموعات منطقية من أجل الحد من مخاطر الجفاف وزيادة القدرة على التكيف. ويسلم الإطار بتداخل وتكامل مخاطر وآثار الجفاف في العديد من القطاعات، بما في ذلك الأراضي والمياه والطاقة والبيئة والزراعة.

### ٢- الغايات

٢٧- غايات إطار سياسات مكافحة الجفاف لا يستبعد أحدها الآخر. والعديد من إجراءات إدارة الجفاف والتكيف معه تنطبق على أكثر من غاية. وبعض الغايات (د-و) يمكن أيضاً أن تكون بمثابة مجموعة استراتيجيات لتحقيقها:

(أ) **الحد من التعرض للجفاف:** التقليل من احتمال فقدان الأرواح، وسبل العيش، وخدمات النظام الإيكولوجي، والموارد، والهياكل الأساسية والأصول الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية في الأماكن التي يمكن أن تتضرر من الجفاف. وكمثال على ذلك: القيام قبل ٣٠ عاماً بتنويع المحاصيل من نظام المحصول الواحد إلى مزيج من المحاصيل تشمل

البطاطس والذرة المقاومين للجفاف، أدى إلى خفض وقوع الخسائر الزراعية بسبب زيادة تواتر موجات الجفاف في منغوليا الداخلية، في الصين<sup>(٤٢)</sup>؛

(ب) **الحد من قابلية التأثر بالجفاف:** الحد من القابلية أو الاستعداد للتأثر السلبي بالجفاف. وكمثال على ذلك: يصبح المزارعون أكثر قدرة على التكيف مع الجفاف عندما تكون لديهم خبرة وتثقيف أفضل، وعند ضمان حيازة الأراضي وتحسين وصولهم إلى الكهرباء وزيادة وعيهم بالمخاطر المناخية<sup>(٤٣)</sup>؛

(ج) **زيادة القدرة على التكيف مع مخاطر الجفاف:** تعزيز قدرة المجتمعات المحلية والنظم الإيكولوجية والاقتصادات على التحسب لآثار الجفاف وتحملها والتعافي منها في الوقت المناسب وبطريقة فعالة، بما في ذلك من خلال ضمان المحافظة على رأس المال الطبيعي وصيانتها أو تحسينه. وكمثال على ذلك: تؤدي الزراعة الحافظة للموارد إلى تعزيز التنوع البيولوجي ومخزونات الكربون في التربة، وتنظم دورات الأوكسجين والمغذيات وتجعل التربة والمخاصيل أكثر تحملاً للحرارة والتجفيف المفرط في فترات الجفاف<sup>(٤٤)</sup>؛

(د) **التحويل:** تغيير الخصائص الأساسية للنظم الاجتماعية والاقتصادية والإيكولوجية، بما في ذلك نظم القيم؛ وأنظمة القوانين والتشريعات أو الإدارة؛ والمؤسسات المالية؛ والنظم التكنولوجية أو البيولوجية. وكمثال على ذلك: وضع المجتمعات المحلية في صميم عمليات صنع القرارات المتعلقة بالجفاف ورسم السياسات والتخطيط، لأن التصدي للآثار الاجتماعية الناجمة عن الجفاف يتوقف على قدرة الناس على العيش بقدر أقل من المياه خلال فترة الجفاف، واستعدادهم وقدرتهم على التكيف<sup>(٤٥)</sup>؛

(هـ) **التأهب لآثار الجفاف ومواجهتها والتعافي منها:** يشكل ذلك العمود الفقري لنهج إدارة مخاطر الجفاف والتخطيط لمواجهتها والحد منها، ويشمل ذلك تطوير نظم شاملة لرصد الجفاف والإنذار المبكر بحدوثه. وكمثال على ذلك: استحداث نظم لرصد الجفاف والإنذار المبكر بحدوثه (تشتمل على مؤشرات متعددة النطاقات بشأن المناخ والتربة والمياه والجوانب الاجتماعية والاقتصادية)<sup>(٤٦)</sup>، وأدوات لدعم اتخاذ القرار، والنواتج الفورية لتقييم آثار الجفاف<sup>(٤٧)</sup>، توفر معلومات أساسية وفي الوقت المناسب لدعم القرارات؛

Lei, Y., H. Zhang, F. Chen and L. Zhang, *How rural land use management facilitates drought risk adaptation in a changing climate - A case study in arid northern China*. Science of the Total Environment 550:192-199 (2016). (٤٢)

Alam, K., *Farmers' adaptation to water scarcity in drought-prone environments: A case study of Rajshahi District, Bangladesh*. Agricultural Water Management 148:196-206 (2015). (٤٣)

Lal, R., *Soil carbon sequestration to mitigate climate change*. Geoderma 123:1-22 (2004). (٤٤)

Lipper, L., P. Thornton, B. M. Campbell, T. Baedeker, A. Braimoh, M. Bwalya, P. Caron, A. Cattaneo, D. Garrity, K. Henry, R. Hottle, L. Jackson, A. Jarvis, F. Kossam, W. Mann, N. McCarthy, A. Meybeck, H. Neufeldt, T. Remington, P. T. Sen, R. Sessa, R. Shula, A. Tibu, and E. F. Torquebiau, *Climate-smart agriculture for food security*. Nature Climate Change 4:1068-1072 (2014).

Logar, I., and J. C. J. M. van den Bergh, *Methods to Assess Costs of Drought Damages and Policies for Drought Mitigation and Adaptation: Review and Recommendations*. Water Resources Management 27:1707-1720 (2013). (٤٥)

إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ (٢٠١٥). (٤٦)

UNCCD, FAO, and WMO, High-Level Meeting on National Drought Policy (HMNDP), *Science Document: Best Practices on National Drought Management Policy*. UNCCD, FAO, WMO, Geneva (2013). Tadesse, T., *Strategic Framework for Drought Management and Enhancing Resilience in Africa*. Draft White Paper. National Drought Mitigation Center, Nebraska, USA (2016). (٤٧)

(و) نقل وتقاسم المعلومات بشأن مخاطر الجفاف: نشر المعلومات المتعلقة بالمخاطر بين شرائح المجتمع على نطاق أوسع يشمل جميع المستفيدين بصورة مباشرة أو غير مباشرة من وجود إدارة قوية لمخاطر الجفاف. وكمثال على ذلك: تصميم وتنفيذ استراتيجيات مالية ذكية للحد من المخاطر بغية تمويل الإغاثة وإعادة الإعمار واستعادة سبل كسب العيش، مثل التأمين الأصغر والتأمين وإعادة التأمين وإنشاء مجتمعات وطنية وإقليمية وعالمية لإدارة المخاطر. ومن الأمثلة على ذلك، مؤشر التأمين القائم على الطقس وشبكات الأمان<sup>(٤٨)</sup>.

### ٣- المبادئ

٢٨- ينبغي أن توجه المبادئ الرئيسية أهداف واستراتيجيات تنفيذ إطار سياسات مكافحة الجفاف من أجل كفاءة اتساق ووضوح وضع سياسات وخطط إدارة الجفاف. وتستند المبادئ الواردة أدناه إلى إطار سينداي، ونتائج الاجتماع الرفيع المستوى بشأن السياسات الوطنية لمكافحة الجفاف، وحلقات العمل الإقليمية المتعلقة ببناء القدرات التي نظمتها لاحقاً لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية، والإطار الاستراتيجي الجديد المتعلق بأفريقيا القادرة على التكيف مع الجفاف والمتأهبة لمواجهة، بالإضافة إلى مصادر أخرى ذات صلة (الوزارة النيوزيلاندية للصناعات الأولية<sup>(٤٩)</sup> والزراعة، فيكتوريا<sup>(٥٠)</sup>). والمبادئ الرئيسية لإطار سياسات مكافحة الجفاف هي:

- (أ) يتحمل كل بلد المسؤولية الرئيسية عن التأهب لمواجهة آثار الجفاف وتخفيفها والحد منها. وهذه مسؤولية مشتركة تتطلب إقامة شراكات وتنسيق وتعاون بين جميع مستويات الحكومة والأفراد والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص والجهات المعنية الأخرى؛
- (ب) يكون هدف إدارة مخاطر آثار الجفاف هو حماية الأصول البشرية والاجتماعية والثقافية والبيئية والاقتصادية؛
- (ج) إدراك أن معالجة العوامل الكامنة وراء مخاطر الجفاف أكثر فعالية من حيث التكلفة مقارنة بعملية إدارة الأزمة بعد وقوع الجفاف؛
- (د) ضرورة تمكين جميع المجتمعات والسلطات المحلية، والأقليات الاجتماعية والثقافية، والفئات المهمشة تقليدياً (النساء والفقراء وذوو الإعاقات والشباب وكبار السن) في مجال الحد من مخاطر الجفاف؛
- (هـ) التثقيف ونشر المعلومات والاتصال والتوعية بمخاطر الجفاف من الأمور الأساسية للحد من المخاطر؛
- (و) العمل بصورة مراعية للطبيعة يمثل أداة رئيسية للحد من مخاطر الجفاف؛

(٤٨) Shiferaw, B., K. Tesfaye, M. Kassie, T. Abate, B.M. Prasanna and A. Menkir, *Managing vulnerability to drought and enhancing livelihood resilience in sub-Saharan Africa: Technological, institutional and policy options*. Weather and Climate Extremes 3:67-79 (2014).

(٤٩) <[www.mpi.govt.nz/document-vault/14623](http://www.mpi.govt.nz/document-vault/14623)>

(٥٠) <<http://agriculture.vic.gov.au/agriculture/farm-management/drought-preparedness/victorias-drought-preparedness-and-response-framework>>

(ز) الحد من مخاطر الجفاف أمر بالغ الأهمية لتحقيق التنمية المستدامة، وتحميد تدهور الأراضي، والتكيف مع تغير المناخ وتخفيف آثاره، وتحقيق الأمن الغذائي والمائي، وصحة الإنسان وحفظ التنوع البيولوجي؛

(ح) ينبغي إعطاء الأولوية للتعافي من آثار الجفاف وتوفير الدعم للجهات التي تبذل جهوداً معقولة للحد من المخاطر، وتقديم المساعدة لتمكين المجتمعات المحلية من استعادة القدرة على مساعدة نفسها وضمان حدوث التعافي بسرعة أمثل؛

(ط) التعافي من آثار الجفاف وإعادة التأهيل ينبغي أن يستهدف الآليات التي تحد من خطر حدوث الجفاف في المستقبل؛

(ي) ينبغي للبلدان المعرضة للجفاف وضع وتنفيذ خطط للتكيف مع آثار الجفاف وإدارتها باستخدام نُهج قائمة على الأدلة من أجل '١' تحسين حوكمة إدارة مخاطر الجفاف؛ '٢' بناء نظم أفضل وشاملة لرصد الجفاف والإنذار المبكر به؛ '٣' إجراء تقييمات منسقة ومتسقة بشأن قابلية التأثر بالجفاف؛ '٤' التخفيف من آثار الجفاف والتأهب والتصدي لها؛ '٥' إدكاء الوعي وتقاسم المعارف بشأن الجفاف؛ و'٦' الحد من العوامل الكامنة وراء مخاطر الجفاف.

## دال - أولويات العمل

٢٩- الركائز الأساسية للحد من مخاطر الجفاف، التي تهدف إلى توجيه الإجراءات العملية للدول في تنفيذ سياسات وخطط إدارة مخاطر الجفاف هي على النحو التالي.

### ١- تنفيذ نظم شاملة لرصد الجفاف والإنذار المبكر به والتأهب لمواجهة

٣٠- يشمل ذلك '١' رصد المؤشرات والأرقام القياسية الرئيسية المتعلقة بمطول الأمطار، ودرجة الحرارة، ورطوبة التربة، وحالة الغطاء النباتي، وتدفق الأنهار، وتراكم الثلوج، والمياه الجوفية؛ '٢' وضع تنبؤات موسمية موثوقة وتطوير أدوات ملائمة لدعم اتخاذ القرارات بشأن القطاعات المتأثرة؛ '٣' رصد تبعات الجفاف، ولا سيما الآثار التي تلحق القطاعات المعرضة مثل الزراعة، و'٥' إرسال تحذيرات موثوقة والتصدي للمخاطر بصورة محسوبة وفي الوقت المناسب. ومجالات العمل المحددة للمساعدة في تنفيذ نظم الإنذار المبكر تشمل جملة أمور منها:

(أ) استحداث نظم تشاركية مصممة خصيصاً وشاملة لرصد الجفاف والإنذار المبكر به (عن طريق تجميع بيانات مرجعية عالية الجودة للاستبيان المكاني والزمني بشأن المناخ والتربة وتوافر المياه والطلب عليها والمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية)، وأدوات لدعم اتخاذ القرارات، ونواتج آنية لتقييم الجفاف تتيح معلومات أساسية وفورية لدعم اتخاذ القرارات؛

(ب) إعداد حرائط متسقة لتقييم مخاطر الجفاف وبيانات عن الأثر والخسائر، وتقديم هذه البيانات بصورة حرة ومفتوحة للجمهور؛

(ج) استخدام بيانات النماذج المتعلقة بتغير المناخ مستقبلاً لدعم وضع استراتيجية طويلة الأمد تعكس التحولات التقديرية الناجمة عن تغير المناخ؛

(د) جمع ونشر مؤشرات أفضل بشأن الجفاف، بما في ذلك المؤشرات المتعلقة بالآثار والأضرار والخسائر وقابلية التعرض لها. والقيام، كحد أدنى، بحساب مؤشرات الجفاف العامة مثل المؤشر الخاص بهيئة التفاعل بين العلوم والسياسات والمؤشر الموحد بشأن تباين الغطاء النباتي؛

(هـ) الاستفادة، حيثما أمكن، من المعارف المحلية والخاصة بالسكان الأصليين بشأن خصائص وآثار ومخاطر الجفاف.

## ٢- تقييم مخاطر الجفاف وقابلية التأثير به

٣١- يشمل ذلك '١' تحديد آثار الجفاف على القطاعات الاقتصادية الضعيفة، بما في ذلك الزراعة والثروة الحيوانية، والتنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية، والطاقة، والسياحة، والصحة؛ '٢' تقييم الضغوط المادية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية على المجتمعات المحلية قبل وأثناء الجفاف وبعد فترة وجيزة من وقوعه بهدف تحديد الجهات المعرضة للمخاطر والسبب في ذلك؛ '٣' تقييم الأوضاع أو الحالات التي تزيد مقاومة الجفاف أو قابلية التعرض له وقدرة المجتمعات المحلية المتضررة على التأقلم معه؛ و'٤' تقييم مدى الأضرار أو الخسائر المحتملة في حالة وقوع الجفاف. وتشمل مجالات العمل المحددة جملة أمور منها:

- (أ) تشجيع الابتكارات في مجالات كفاءة استخدام المياه وإدارتها وتقييمها، ونظم الزراعة والرعي واستخدام الأراضي والغطاء الأرضي في المناطق المعرضة للجفاف؛
- (ب) زيادة وتنويع خيارات سبل كسب العيش في المناطق المعرضة للجفاف؛
- (ج) تشجيع زراعة الأنواع والأصناف المقاومة للجفاف في المناطق المعرضة له من أجل تحسين المحاصيل الغذائية أثناء فترات الجفاف؛
- (د) الحد من التفاوت في مستويات الثروة والتعليم والإعاقة والحالة الصحية، فضلاً عن الجوانب المتعلقة بنوع الجنس والسن والانتماء الطبقي وغير ذلك من الخصائص الاجتماعية والثقافية في أوساط الفئات السكانية المعرضة للجفاف؛
- (هـ) الحد من التفاوتات في الوصول إلى الموارد الطبيعية، لا سيما مياه الري.

## ٣- تنفيذ تدابير التخفيف من مخاطر الجفاف

٣٢- يتضمن ذلك التدخلات المباشرة قبل أو أثناء كارثة الجفاف أو بعد وقوعها مباشرة. ويشمل التخفيف من آثار الجفاف أي تدابير هيكلية أو مادية (مثل المحاصيل المناسبة والسدود والمشاريع الهندسية) والتدابير غير الهيكلية (مثل السياسات والتوعية وتطوير المعارف والالتزام العام والأطر القانونية وممارسات التنفيذ) المتخذة للحد من آثار الجفاف<sup>(٥١)</sup>. كما يمكن أن يشمل استحداث خيارات مبتكرة لاجتذاب الاستثمار والتمويل الخيري والخاص، وذلك على سبيل المثال من خلال نموذج مماثل لصندوق تحييد أثر تدهور الأراضي. وتشمل مجالات العمل المحددة جملة أمور منها:

(٥١) Tsegai, D., J. Liebe and R. Ardakanian, *Capacity Development to Support National Drought Management Policies: Synthesis*, UNW-DPC: Bonn, Germany (2015)

- (أ) استحداث مشاريع ري مستدامة للمحاصيل والمواشي ورصد أمدادات واستخدامات المياه وقياسها؛
- (ب) تعزيز إعادة استعمال المياه ومياه الصرف الصحي؛
- (ج) استكشاف إمكانية زراعة محاصيل تتحمل الجفاف؛
- (د) توسيع خطط تأمين المحاصيل؛
- (هـ) إقامة مشاريع بديلة لكسب العيش توفر الدخل في المناطق المعرضة للجفاف.

## رابعاً- إطار السياسات المتعلق بالعواصف الرملية والترابية

### ألف- دياجاجة

٣٣- طلب مؤتمر الأطراف في مقرره ٨/م أ-٩ إلى الأمانة وضع أطر سياسات الدعوة بشأن القضايا المواضيعية من أجل التصدي للآثار السلبية للتصحّر وتدهور الأراضي والجفاف، وتقديم التوجيه بصورة منتظمة إلى البلدان المتأثرة وغيرها من الجهات المعنية الرئيسية بشأن الإجراءات التي قد تكون مفيدة في تنفيذ برامج العمل.

٣٤- واعتمد الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارين بشأن "مكافحة العواصف الرملية والترابية" في عام ٢٠١٥ (A/RES/70/195) وعام ٢٠١٦ (A/RES/71/219) على التوالي، ويسلم هذان القراران بأن هذه العواصف تشكل خطراً على التنمية المستدامة في البلدان النامية المتضررة وعلى رفاه شعوبها. ويشدد القراران على ضرورة تعزيز الدور القيادي الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة في تعزيز التعاون الدولي من أجل تخفيف واحتواء هذه العواصف. وقد أكدت اتفاقية مكافحة التصحر، بالتعاون مع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، التقييم العالمي للعواصف الرملية والترابية، استجابة لقرار الجمعية العامة A/RES/70/195.

٣٥- واستناداً إلى المقررات ٩/م أ-١٠ و ٩/م أ-١١ و ٩/م أ-١٢، أعدت الأمانة، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، مشروع إطار سياسات مكافحة العواصف الرملية والترابية الوارد أدناه.

٣٦- وقد عُمم مشروع الإطار على جهات التنسيق الوطنية للاتفاقية وتمت الاستفادة من تعليقاتها.

### باء- الأساس المنطقي

٣٧- هناك ١٥١ من البلدان الأطراف (٧٧ في المائة) المتأثرة بصورة مباشرة بالعواصف الرملية والترابية و٤٥ بلداً (٢٣ في المائة) صُنّفت على أنها مصادر لهذه العواصف<sup>(٥٢)</sup>. فكثير من العواصف الرملية والترابية تنشأ في مناطق قاحلة وشبه قاحلة وجافة وشبه رطبة، وغالباً ما يصل تأثيرها إلى مناطق بعيدة عن الأراضي الجافة بسبب انتقال الغبار لمسافات بعيدة.

(٥٢) Middleton, N. and U. Kang, *Sand and dust storms: impact mitigation*. Sustainability 9, 1053 (2017)



٣٨- والعواصف الرملية والترابية ليست ظاهرة جديدة إذ تتعرض المجتمعات في العديد من المناطق منذ أمد طويل لمخاطرها، الأمر الذي يشير القلق بشأن البيئة والاقتصادات والمجتمعات. ولكن ثمة قلق متزايد من زيادة تواتر وحدة العواصف مؤخراً في بعض المناطق، واحتمال زيادتها في المستقبل نتيجة لتغير استخدام الأرض في مناطق المصدر وتغير المناخ.

٣٩- والأسباب الهامة المحتملة للتعرية بفعل الرياح مستقبلاً وحدوث العواصف الرملية والترابية تشمل التصحر وتدهور الأراضي وتغير المناخ، ولا سيما بسبب الاستخدام غير المستدام للأراضي والمياه، وهبوب الرياح بصورة أقوى، وزيادة الجفاف في بعض المناطق، وزيادة تواتر الجفاف وشدته ومدته. والجفاف المرتبط عادة بتدهور الغطاء النباتي والتربة الجافة، كثيراً ما يؤدي إلى زيادة نشاط العواصف الرملية والترابية. وتؤدي ندرة الغطاء النباتي، بالاقتران مع التربة الجافة وقابليتها للتفتت والترسب، إلى تهيئة الظروف لحدوث العواصف الرملية والترابية.

٤٠- وعلاوة على هذه العوامل الطبيعية المتعلقة بنشاط العواصف الرملية والترابية، هناك حالات يؤدي فيها سوء الإدارة البشرية إلى زيادة حدوث هذه العواصف، وحالات أخرى أحدثت مصادر جديدة لهذه العواصف تتمثل في الاستخدام غير المستدام للموارد. ومن غير الواضح ماهي الأهمية النسبية للمصادر الطبيعية على الصعيد العالمي التي أدت إلى زيادة تواتر حدوث التعرية بفعل الرياح مقارنة بعملية استخدام الأراضي وممارسات إدارتها، ولكن لا بد من التمييز بينها. والتصدي لمخاطر العواصف الرملية والترابية التي تنشأ في مناطق يشكل فيها النشاط البشري أحد العوامل ينبغي أن يركز على خفض إثارة الغبار، بما في ذلك من خلال الإدارة المستدامة للأراضي والمياه. وعندما تطلق مناطق المصدر كميات كبيرة من الغبار، قد يكون من الحصادية بمكان تركيز الجهود على معالجة الآثار الخطرة للعواصف الرملية والترابية أثناء انتقال وترسب الأتربة.

٤١- إن طبيعة العواصف الرملية والترابية العابرة للحدود الوطنية تعني أن سياسات التصدي لهذه العواصف على الصعيد الوطني بحاجة إلى تنسيق على الصعيدين الدولي والإقليمي. ومن شأن وضع إطار للسياسات توجيه البلدان والمساعدة في تعزيز تآزر الجهود المبذولة لإدارة الأراضي بشكل مستدام والجهود المتعلقة بمكافحة العواصف الرملية والترابية.

## جيم- تدابير التدخلات السياساتية الرئيسية المحتملة

### ١- تعريف العواصف الرملية والترابية

٤٢- هناك العديد من المصادر لوجود الجسيمات في الغلاف الجوي، غير أن العواصف الرملية والترابية الواردة في مشروع إطار السياسات تشير إلى الرمل المعدني (يتراوح حجم الجسيم بين ٦٣ ميكرون و٢ مليمتر) والغبار ٢ (يبلغ حجم الجسيم > ١-٦٣ ميكرون) وتأتي من سطح الأرض.

٤٣- وتحدث هذه العواصف عندما تهب رياح قوية وهائجة على أراضي ذات سطحه جاف وغير متماسك ويحتوي على حبيبات ناعمة، ويكون الغطاء النباتي متناثراً أو غير موجود. وتوجد غالبية هذه الأماكن في أراض جافة منخفضة، ولكن تحدث العواصف الرملية والترابية في جميع البيئات تقريباً، حيثما وعندما تكون الظروف مواتية، وغالباً ما يحدث ذلك بفعل تأثير بشري.

ويشمل ذلك قيعان البحيرات التي جفّت بسبب طريقة استخدام المجتمع للمياه، والحقول الزراعية التي تركت عارية بعد الحصاد و/أو الحراثة، والرعي المكثف، وقطع الأشجار، واستخدام النيران، وقيادة السيارات على طرق غير معبدة، ومشاريع التنمية الحضرية.

٤٤ - وثمة تفاوت كبير في المدى المكاني لهبوب العواصف الرملية والترابية. وتكون الآثار على المستوى المحلي بسبب هبوب العواصف الرملية والغبار وتحرك الكتلان الرملية. ويمكن انتقال جسيمات الغبار لمسافات بعيدة عن المصدر فتصل سحب الغبار إلى أماكن نائية غالباً ما تكون عبر الحدود الدولية. وتؤثر سحب الغبار في مناطق تقاس بعشرات الآلاف وأحياناً مئات الآلاف من الكيلومترات المربعة. وهذه المناطق ليست ثابتة لأن الغبار ينتقل إلى الغلاف الجوي، غير أن بعض المناطق عادة ما تتأثر بتركيزات غبار خطيرة لأن العواصف تحدث على نحو متكرر نسبياً ولديها أنماط موسمية متميزة. ومدة هبوب العواصف الرملية والترابية تتراوح بين بضع ساعات إلى عدة أيام. وعادة ما تُحدد شدتها حسب تركيز الجسيمات وما ينتج عن ذلك من انخفاض في الرؤية.

## ٢ - الهدف

٤٥ - الهدف النهائي هو الحد من قابلية تعرض المجتمعات لهذه الأخطار المتكررة عن طريق التخفيف من آثار التعرية الريحية والعواصف الرملية والترابية<sup>(٥٣)</sup>. وستركز جهود الدعوة في مجال السياسات على الجهود المبذولة تحت ثلاثة عناوين: '١' إدارة الأزمة بعد وقوع الآثار (مواجهة حالات الطوارئ)؛ '٢' إدارة ما قبل وقوع الآثار بغية تعزيز القدرة على الصمود والحد من قابلية التعرض وتخفيف الآثار؛ '٣' خطط وسياسات التأهب.

## ٣ - الغايات

### ٤٦ - الغايات هي:

(أ) وضع سياسة وطنية لمكافحة العواصف الرملية والترابية استناداً إلى فلسفة الحد من المخاطر، بما في ذلك الترتيبات التشريعية والاتفاقات، واستراتيجيات الحد من المخاطر من أجل الصمود والتأهب لها؛

(ب) تعزيز التعاون بين بلدان الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب في إدارة العواصف الرملية والترابية والإنذار بحدوثها والتخفيف من آثارها؛

(ج) زيادة توافر نظم الإنذار المبكر والشامل والمعلومات المتعلقة بالمخاطر والاتصالات والتقييمات، وإتاحة الوصول إليها وتعزيزها؛

(د) خفض أعداد الأشخاص المتضررين من العواصف الرملية والترابية؛

(هـ) خفض الخسائر الاقتصادية والأضرار التي تسببها العواصف الرملية والترابية؛

(و) تعزيز القدرة على الصمود والحد من آثار العواصف الرملية والترابية على الخدمات

الأساسية، بما في ذلك النقل؛

(٥٣) يلاحظ أن مصطلح 'التخفيف' كثيراً ما يستخدم بطرق شتى من جانب مختلف المجتمعات المحلية. وفي مجال الأخطار الطبيعية، عادة ما تُعرّف تدابير التخفيف على أنها الإجراءات المتخذة قبل حدوث العاصفة الرملية والترابية بغية تخفيف الآثار عند حدوث العاصفة التالية.

- (ز) الحد من قابلية التعرض للتعرية والمصادر البشرية المنشأ للعواصف الرملية والترابية في سياق تحييد تدهور الأراضي؛
- (ح) تعزيز الفهم العلمي للعواصف الرملية والترابية، ولا سيما في مجالات مثل الآثار والرصد؛
- (ط) تعزيز التنسيق/التعاون فيما بين الجهات المعنية بتدابير التصدي للعواصف الرملية والترابية على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي من أجل تعزيز التأزر؛
- (ي) زيادة رصد الموارد المالية للإنذار المبكر بالعواصف والحد من مصادرها.

#### ٤ - مبادئ

- ٤٧ - مبادئ إطار سياسات التصدي للعواصف الرملية والترابية يقترح مبادئ لوضع وتنفيذ سياسات استباقية إزاء هذه العواصف، وبخاصة بناء القدرة على التكيف والحد من مصادرها. وينبغي لسياسة التصدي للعواصف الرملية والترابية أن تحقق ما يلي:
- (أ) أن تضع مجموعة واضحة من المبادئ أو المبادئ التنفيذية لتنظيم عملية إدارة التصدي للعواصف وآثارها. وينبغي أن تستهدف هذه السياسة تقليل مخاطر العواصف عن طريق تحسين التوعية بالمخاطر وفهمها ومعرفة الأسباب الأساسية التي تجعل المجتمعات عُرضة لها، إلى جانب زيادة فهم أن اتخاذ التدابير الاستباقية واعتماد طائفة واسعة من تدابير التأهب من شأنهما زيادة قدرة المجتمع على التكيف؛
- (ب) أن تكون متسقة ومنصفة لجميع المناطق والمجموعات السكانية، مع مراعاة المسائل الجنسانية، والقطاعات الاقتصادية، وأن تكون متسقة مع أهداف التنمية المستدامة. والسياسة الناجحة في مجال التصدي للعواصف الرملية والترابية من شأنها تعزيز مجموعة من أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الأهداف ١ و ٢ و ٦ و ٧ و ٩ و ١٣ و ١٥. وبالمثل، فإن تحقيق التنمية المستدامة على النحو المبين في هذه الأهداف يمكن أن يساعد على الحد من حدوث وتأثيرات العواصف الرملية والترابية في المناطق المتضررة؛
- (ج) أن تعالج مصادر الغبار الذي يحدث في مختلف البيئات، بما في ذلك الأراضي الجافة، والحقول، والمناطق الساحلية والمناطق المرتفعة. وعلاوة على ذلك، ونظراً للطبيعة العابرة للحدود الوطنية لهذه العواصف، فينبغي تنسيق سياسات التصدي لها على الصعيدين الدولي والإقليمي؛
- (د) أن يكون دافعها الوقاية وليس التعامل مع الأزمة. ويتطلب الحد من آثار العواصف الرملية والترابية وضع إطار للسياسات وإجراءات عملية، بما يتفق مع إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث ٢٠١٥-٢٠٣٠.

#### دال - أولويات العمل

- ٤٨ - إطار سياسة التصدي للعواصف الرملية والترابية يقترح نهجاً استباقياً لمعالجة الأثر السلبي لهذه العواصف في كل مجال من مجالات العمل الرئيسية الثلاثة المترابطة التالية: '١' الرصد

والتنبؤ والإنذار المبكر؛<sup>٢</sup> تخفيف الآثار والقابلية للتأثر والتكيف؛ و<sup>٣</sup> الحد من المصادر. ولا بد من إقامة شراكة من أجل تنفيذ هذه الإجراءات الشاملة والقوية.

## ١- الرصد والتنبؤ والإنذار المبكر والتأهب

٤٩- تحديد السكان المعرضين للعواصف الرملية والترابية وأماكنهم من أجل توفير الإنذار المبكر، بما في ذلك تقديم الإرشادات الصحية. تحديد أماكن الفئات السكانية والهياكل الأساسية/المرافق المعرضة للخطر، إلى جانب اتجاهات السيناريوهات المستقبلية، يعدّ أمراً حاسماً للأهمية لتعزيز القدرة الاجتماعية والاقتصادية على التكيف. ويستوجب تعزيز الإنذار المبكر جمع المعلومات، إلى جانب تحديد مسارات العواصف الرملية والترابية، والمناطق الجغرافية المتأثرة، وشدة العواصف وتواترها، ومعرفة مصادرها على المستوى المحلي والتركيبية المعدنية للأتربة.

٥٠- تنفيذ نظم شاملة للإنذار المبكر على الصعيدين الوطني والإقليمي. الإنذار المبكر خطوة حاسمة للتخفيف من آثار العواصف الرملية والترابية. وينبغي أن يعزز قدرة البلدان على تزويد المستخدمين بتنبؤات وملاحظات ومعلومات ومعارف جيدة التوقيت والنوعية عن العواصف. وثمة حاجة لقيام جماعات البحث والتنفيذ ببذل جهود مشتركة لرصد العواصف بغية الإسهام في توفير الإنذار المبكر، مع مراعاة مواءمة نظم المراقبة والبيانات فيما بين الجهات المعنية، بما في ذلك الشبكات الأرضية للأرصاد الجوية، ومحطات رصد نوعية الهواء واستخدام البيانات التي توفرها السواتل.

## ٢- تخفيف الآثار وقابلية التأثر والتكيف

٥١- تحديد تقنيات الممارسات الجيدة وتوسيع نطاقها من أجل توفير الحماية المادية للأصول، بما في ذلك الهياكل الأساسية والزراعة، من العواصف الرملية والترابية في المناطق المتأثرة. هناك العديد من التقنيات الملائمة للحد من الآثار السلبية لهذه العواصف (قبل وبعد حدوثها) التي تنفّذ على الصعيدين الوطني والإقليمي. وينبغي تجميع المعارف عن الممارسات والتقنيات وتعميمها على أطراف الاتفاقية، ويتم تيسير ذلك بوسائل منها الشبكة العالمية لتُهج وتكنولوجيات حفظ الموارد ومركز معارف الاتفاقية، حسب الاقتضاء.

٥٢- تحديد الاستراتيجيات المتعلقة بأفضل الممارسات وتوسيع نطاقها بغية تقليل الآثار السلبية للعواصف الرملية والترابية على القطاعات والمجموعات السكانية الرئيسية، بما في ذلك المرأة. توجد بالفعل العديد من الاستراتيجيات الملائمة (التفاعلية والاستباقية) التي يجري تنفيذها للحد من الآثار السلبية للعواصف. وهي تشمل إجراءات محلية للتخفيف من تركيزات الهباء الجوي (مثل زراعة مساحات خضراء في المناطق الحضرية وشبه الحضرية من أجل حبس جسيمات الغبار كجزء من الإدارة المستدامة للمساحات الطبيعية، وإنشاء نظم لتصفية الهواء)، واتخاذ تدابير طارئة (على سبيل المثال، إغلاق المطارات وتوزيع الكمادات).

٥٣- وضع وتنفيذ تدابير واستراتيجيات منسقة لمواجهة الطوارئ عبر القطاعات استناداً إلى الآثار/تحديد قابلية التأثر/التقييم. هناك حاجة إلى إجراءات واضحة لحالات الطوارئ على الصعيدين الوطني ودون الوطني. وتشمل عناصرها الأساسية تحديد الفئات السكانية الضعيفة والسيناريوهات المستقبلية، وتقييم الأثر الاقتصادي للعواصف الرملية والترابية، بما في ذلك تكاليف/فوائد الإجراءات الوقائية.

### ٣- الحد من مصادر العواصف

٥٤- تحديد ورصد مصادر العواصف الرملية والترابية. استراتيجيات الحد من مناطق مصادر العواصف يجب أن تستند إلى أحدث المعلومات العلمية بشأن خصائص هذه المناطق، ولا سيما طبيعة الآثار البشرية المصدر ودرجتها، إن وجدت. وهذه المعلومات ذات أهمية خاصة من أجل التحديد المناسب لطبيعة توزيع مصادر الغبار من الناحيتين المكانية والزمانية في نماذج التنبؤ بالعواصف الترابية.

٥٥- تحديد تقنيات أفضل الممارسات وتوسيع نطاقها من أجل تقليل مصادر العواصف. توجد بالفعل العديد من التقنيات الملائمة التي يجري تنفيذها على الصعيد الوطني والإقليمي كجزء من الإدارة المستدامة للأراضي (مثل تقليل الحراثة، وتثبيت الكثبان الرملية) ونهج الإدارة المتكاملة للأراضي والمياه (على سبيل المثال، منع حدوث تغيرات هيدرولوجية في مناطق المصادر المحتملة). كما ينبغي فهم كيفية الحث على توسيع نطاق الممارسات الجيدة على المستوى المحلي (وإزالة العقبات التي تعترضها) من أجل تجنب تكرار "اخفاقات المعالجات التقنية" التاريخية.

٥٦- إبراز أوجه التآزر فيما بين اتفاقيات ريو وما يتصل بها من آليات ومبادرات لاستراتيجيات الحد من مصادر العواصف الرملية والترابية. الإدارة المستدامة للأراضي/المياه والإدارة المتكاملة للمسّطحات الطبيعية، وتدخلات المحافظة، وخيارات التخفيف من آثار تغير المناخ، يمكن أن تسهم جميعها في تقليل مناطق مصادر العواصف الرملية والترابية المنشأ، مع مراعاة الإطار الاستراتيجي المستقبلي للاتفاقية (٢٠١٨-٢٠٣٠) وفي سياق تدابير التصدي للعواصف الرملية والترابية والمقررات ذات الصلة. ومن الأمثلة على ذلك، المقررات المتخذة في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي بشأن صيانة النظام الإيكولوجي وهدف آيتشي رقم ١٥. وتوفر الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ فرصاً لمعالجة القضايا ذات الصلة بالعواصف الرملية والترابية، بما في ذلك الزراعة والحراثة وغيرها من أوجه استخدام الأراضي وآلية وارسو الدولية المعنية بالخسائر والأضرار المرتبطة بتأثيرات تغير المناخ. والإجراءات المطلوبة لمعالجة أسباب العواصف الرملية والترابية يجب أن تتسق مع الإجراءات الموصى بها بشأن اتفاقيات ريو الثلاث والالتزامات الأخرى للأمم المتحدة.

٥٧- دمج الممارسات المتعلقة بتقليل مناطق مصادر العواصف الرملية والترابية في الجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق الهدف ١٥-٣ من أهداف التنمية المستدامة بشأن "تحييد تدهور الأراضي". يمكن ربط تقليل مصادر العواصف الرملية والترابية بعملية تحديد أهداف إجراءات التصدي للعواصف المدرجة كأهداف فرعية طوعية لبلدان المصدر.

### ٤- الإجراءات الشاملة والمتكاملة

٥٨- تحديد الخيارات والاختافات السياساتية بشأن أفضل الممارسات على المستوى الإقليمي/الوطني/دون الوطني. توجد على الصعيد الوطني العديد من السياسات ذات الصلة بالتصدي للعواصف الرملية والترابية، ولكن يمكن تحسين توثيقها وتشاؤها.

٥٩- تحديد الفجوات المعرفية الرئيسية للبحوث المركزة في مجال التصدي للعواصف الرملية والترابية. هناك العديد من التفاصيل التي لا يزال يتعين علينا فهمها فيما يخص معرفة

عمليات وآثار العواصف الرملية والترابية. وينبغي تحديد الثغرات المعرفية ذات الصلة بنجاح الخيارات السياسية (على سبيل المثال، عن طريق جمع البيانات وإعداد النماذج بشأن طبيعة وحجم مناطق مصادر العواصف الرملية والترابية أو تحليل/تقييم الآثار).

٦٠- **تعميم تدابير التصدي للعواصف الرملية والترابية في عملية الحد من مخاطر الكوارث.** تدابير التصدي للعواصف الرملية والترابية ينبغي إدماجها بشكل كامل في الخطط المتعددة لإدارة المخاطر المتعلقة بمخطر الكوارث على جميع المستويات وفي جميع القطاعات.

٦١- **بناء قدرات مؤسسية من أجل صياغة سياسات منسقة ومتسقة بشأن التصدي للعواصف الرملية والترابية وتنفيذها على الصعيد الإقليمي والوطني ودون الوطني.** تتولى عدة مؤسسات على مختلف المستويات وضع هذه السياسات موضع التنفيذ. وينبغي التنسيق بين المؤسسات والقطاعات من أجل اتخاذ إجراءات ناجحة ومتكاملة ومتآزر على الصعيد الوطني.

٦٢- **استكشاف فرص تمويل ابتكاري وموارد أخرى لإجراءات التصدي للعواصف الرملية والترابية.** توجيهاً لدعم تنفيذ سياسات التصدي للعواصف الرملية والترابية على الصعيدين الوطني والإقليمي، ثمة حاجة إلى توفير التمويل الكافي، بما في ذلك عن طريق آليات التمويل القائمة والفرص المتاحة على سبيل المثال من خلال مرفق البيئة العالمية والصندوق الأخضر. إن دمج عملية تقليل مصادر العواصف في برامج ومشاريع العمل الحالية المتعلقة بالتكيف مع تغير المناخ وتخفيف آثاره، وحفظ التنوع البيولوجي، والحد من مخاطر الكوارث والعواصف الرملية والترابية سيرز الفوائد المشتركة ويعزز تنفيذ الإدارة المتكاملة للمساحات الطبيعية، ويزيد التأزر بين اتفاقيات ريو.

٦٣- **إنشاء آلية تنسيق وشراكة بين منظمات الأمم المتحدة ذات الصلة بغية إرساء سياسة عالمية للتصدي للعواصف الرملية والترابية من أجل تعزيز أوجه التأزر والتعاون على الصعيد العالمي.** إن إقامة إطار للحوار في سياق الصكوك القائمة، بما في ذلك اتفاقية مكافحة التصحر وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية واتفاقية التنوع البيولوجي ومنظمة الصحة العالمية واتفاقية مكافحة التصحر ومكتب شؤون الفضاء الخارجي ومكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واستراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث، سيمكن من وضع استراتيجية مشتركة ومنسقة للتصدي بصورة مباشرة للقضايا المتعلقة بالعواصف الرملية والترابية، مع مراعاة الولايات والمسؤوليات المحددة للمنظمات ذات الصلة، ومن أجل تعزيز إيجاد أوجه تأزر بين اتفاقيات ريو في سياق تنفيذ السياسات ذات الصلة بالتصدي للعواصف الرملية والترابية.

٦٤- **إنشاء منبر دولي لنشر البيانات الحيوية وتبادل الخبرات.** يمكن دعم التنفيذ على الصعيد العالمي عن طريق إنشاء مركز افتراضي عالمي للمعارف المتعلقة بالعواصف الرملية والترابية يشمل توفير الإنذار والاستشارات والتقييم، وتديره منظمة الأرصاد الجوية وغيرها من وكالات الأمم المتحدة والبلدان والمنظمات المهتمة، ويمكن أن يشمل: '١' مبادرة علمية عالمية، '٢' منبراً للإنذار المبكر والقدرة على التكيف، و'٣' إتاحة منبر عالمي للحوار بشأن السياسات والتنسيق.

٦٥- **تعزيز التعاون دون الإقليمي والإقليمي.** أولوية التعاون الإقليمي تشمل تبادل المعلومات والأبحاث المشتركة ونقل التكنولوجيا وتنفيذ المشاريع المشتركة.

## خامساً- الاستنتاجات والتوصيات

٦٦- عملاً بتنفيذ المقررات ٨/م-٩ و ٩/م-١٠، و ٩/م-١١، و ٣/م-١٢، و ٩/م-١٢، قد يود مؤتمر الأطراف في دورته الثالثة عشرة ما يلي:

(أ) فيما يتعلق بخطة العمل الجنسانية:

١١' اعتماد خطة العمل الجنسانية المقترحة لدعم تنفيذ الإطار الاستراتيجي المستقبلي (٢٠١٨-٢٠٣٠) على أرض الواقع، من أجل تعزيز تنفيذ إطار سياسات الدعوة بشأن المسائل الجنسانية؛

٢٢' تشجيع الأطراف وغيرها من أصحاب المصلحة على إدماج المنظور الجنساني في أنشطتها الرامية إلى تنفيذ الاتفاقية خلال فترة السنتين القادمة من أجل الاختبار الميداني لخطة العمل والإسهام في تجويدها؛

٣٣' دعوة الأمانة والشركاء الدوليين إلى دعم البلدان الأطراف في الاختبار الميداني لخطة العمل؛

٤٤' دعوة الأطراف ومنظمات الأمم المتحدة والمراقبين والخبراء وهيئة التفاعل بين العلوم والسياسات والجهات المعنية الأخرى إلى التشاور من خلال اجتماعات ومنتديات بشأن فعالية خطة العمل الجنسانية على أساس الخبرة الميدانية، وإطلاع الأمانة على آرائها بغية تيسير استكمال خطة العمل الجنسانية المنقحة؛

٥٥' دعوة الأمانة إلى استكمال خطة العمل الجنسانية المنقحة ليعتمدها مؤتمر الأطراف بصورة نهائية في دورته الرابعة عشرة؛

(ب) فيما يخص أطر السياسات المتعلقة بالجفاف والعواصف الرملية والترايبية:

١١' اعتماد مشروع أطر السياسات؛

٢٢' تشجيع البلدان المتأثرة بالجفاف/العواصف على تعزيز خطة شاملة لبناء القدرة على الصمود تعطي الأولوية للفئات الضعيفة بوصفها عوامل تغيير محتملة، والتي تكون الأقل قدرة على التصدي للجفاف والعواصف، مع التركيز على أولويات العمل الرئيسية، بما في ذلك الإنذار المبكر وتقييم التعرض للمخاطر وتدابير التخفيف؛

٣٣' حث الأطراف على اتباع نهج استباقي إزاء الجفاف عن طريق وضع سياسات وطنية لإدارة الجفاف استناداً إلى ثلاث ركائز أساسية: ١٤' نظم شاملة لرصد الجفاف والإنذار المبكر به؛ ٢٤' استكمال تقييم القابلية للتضرر بالنسبة للقطاعات والفئات السكانية والمناطق المعرضة للجفاف، و ٣٤' تنفيذ تدابير تخفيف مخاطر الجفاف؛

- '٤' الإقرار بأن العواصف الرملية والترابية تحدث نتيجة للتصحر وسوء إدارة الأراضي، وإبراز أهمية تدابير تقليل المصادر البشرية المنشأ للعواصف وبناء القدرة على الصمود، كجزء من هدف تحييد تدهور الأراضي (الغاية ١٥-٣ من أهداف التنمية المستدامة)، والحد من مخاطر الكوارث (الهدف ١١ من أهداف التنمية المستدامة). وإعطاء الأولوية للحد من المصادر البشرية المنشأ لدى تحديد الأهداف الوطنية الطوعية لتحييد تدهور الأراضي؛
- '٥' الموافقة على انخراط الاتفاقية في آلية تنسيق عالمية لمكافحة العواصف الرملية والترابية باعتبارها ظاهرة متعددة الجوانب وتحتاج إلى نهج شامل يدعمه تحسين تنسيق السياسات فيما بين الجهات المعنية على الصعيد العالمي، مع مراعاة أن التعاون الإقليمي ضروري لمعالجة الشواغل العابرة للحدود المتعلقة بتأثير العواصف؛
- '٦' دعوة الأمانة والآلية العالمية لمساعدة الأطراف في تنفيذ السياسات الوطنية لمكافحة الجفاف والعواصف الرملية والترابية، مع مراعاة أطر السياسات؛
- '٧' دعوة الأمانة إلى أن تتعاون مع سائر هيئات الأمم المتحدة والمنظمات المتخصصة في عملية مساعدة الأطراف على تنفيذ أطر السياسات المتعلقة بالتصدي للجفاف والعواصف الرملية والترابية؛
- '٨' دعوة هيئات الأمم المتحدة والمنظمات المتخصصة والبرامج ذات الصلة، فضلاً عن الأطراف المعنية الأخرى، إلى التعاون مع اتفاقية مكافحة التصحر في مساعدة البلدان الأطراف على وضع وتنفيذ سياسات وطنية بشأن الجفاف والعواصف الرملية والترابية؛
- (ج) دعوة هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات إلى النظر في مسألة الإرشادات التقنية بشأن الجفاف والعواصف الترابية والرملية والجوانب الجنسانية كجزء من برنامج عملها للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩؛
- (د) دعوة الأمانة إلى أن تضع، حسب الاقتضاء، المزيد من أطر سياسات الدعوة بشأن القضايا الناشئة بغية التصدي للآثار الضارة للتصحر وتدهور الأراضي والجفاف، وأن تبلغ بانتظام البلدان المتأثرة وغيرها من الجهات المعنية الرئيسية.